الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

إسم المادة: النظرية المحاسبية

إسم المدرّسة : ريما الملحم

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

مفهوم النظرية المحاسبية

جزء أساسي من مهنة المحاسبة وتستخدم لشرح المفاهيم والمبادئ الأساسية للمحاسبة. إنها نظرية واسعة النطاق تشمل عناصر الاقتصاد والقانون والمحاسبة. يتم استخدامه لتوفير فهم لكيفية تفسير المعلومات المالية للأعمال التجارية والإبلاغ عنها.

وتستند النظرية المحاسبية إلى مفهوم إمساك الدفاتر المزدوجة القيد ، وهو الأساس لتسجيل الأنشطة المالية للأعمال التجارية. يتضمن مسك دفاتر القيد المزدوج تسجيل معاملة تجارية في حسابين ، أحدهما كخصم والآخر كائتمان. يجب أن يتساوى إجمالي مبالغ الخصم والائتمان دائمًا مع بعضهما البعض. يستخدم هذا النوع من مسك الدفاتر لتتبع التدفقات الداخلة والخارجة من النقد في الأعمال التجارية.

تتضمن نظرية المحاسبة أيضًا استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا هذه مجموعة من المعايير والإجراءات المحاسبية المستخدمة لضمان إعداد البيانات المالية بطريقة متسقة وموثوقة. كما أنها تستخدم للتأكد من أن البيانات المالية قابلة للمقارنة عبر مختلف الأعمال التجارية.

أيضًا تتضمن مفهوم المحاسبة على أساس الاستحقاق. يتضمن ذلك الاعتراف بالإيرادات والمصروفات عند تكبدها وليس عند استلام النقد أو دفعه. تسجل طريقة المحاسبة هذه المعاملات التي حدثت وتستخدم لتوفير فهم أفضل للأداء المالي للشركة. تتضمن النظرية المحاسبية أيضًا مفهوم التقارير المالية. هذه هي عملية إعداد وتقديم البيانات المالية التي يتم استخدامها لتقييم أداء الأعمال التجارية. يتم إعداد البيانات المالية وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وتوفر معلومات حول المركز المالي وأداء الأعمال.

تعريف النظرية المحاسبة :

هي إطار فكري مُنسق ومنظم للأفكار الأساسية والمفاهيم والمبادئ والقوانين العامة التي تترابط مع بعضها البعض في إطار منطقي متماسك يخص الظواهر موضوع الدارسة.

والنظرية المحاسبية ذات بعدين:

الأول: هي البناء الفكري المُتَّسِق المنطقي، وهو الأساس العلمي لدراسة الطرق المحاسبية.

الثاني: البُعد العلمي، أي أنها تكون قابلة للتطبيق ومفيدة لممارسة العملية.

ويمكن تعريف النظرية المحاسبية بأنها:

هي مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي توفر التوجيه لإعداد وتقديم التقارير المالية. فهي تساعد على ضمان أن جميع البيانات والتقارير المالية معدة ومقدمة بطريقة متسقة ودقيقة. يتم استخدام النظرية المحاسبية من قبل المحاسبين وغيرهم من المتخصصين الماليين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات حول أفضل السبل لإدارة الشؤون المالية للأعمال التجارية. في هذه المقالة ، سوف نستكشف عناصر وأساليب نظرية المحاسبة ، وكذلك كيف يمكن استخدامها في الأعمال التجارية.

أهداف المحاسبة

يمكن القول أنّ الهدف الأول والأخير للمحاسبة هو توفير كافة المعلومات المالية التي تحتاجها أيّ شركةٍ، أو مؤسّسةٍ، ومن أهمّ المعلومات التي توفرها:

- تحديد نتائج النشاطات الاقتصادية (ربح، أو خسارة)، وذلك خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ.
- اختيار المركز الماليّ الأساسيّ في المؤسّسة، إذ يتمّ تحديد المصادر التي يمكن الحصول على الأموال منها، وطرق استخدام هذه الأموال حتّى تاريخٍ معينٍ.
- الكشف عن التدفقات المالية التي تدخل إلى المؤسّسة، وذلك من خلال حسابها خلال فترةٍ زمينةٍ محددةٍ.
- تدوين جميع العمليات التي تقوم بها المؤسّسة.
- مراقبة العمليات المالية التي تحدث داخل المؤسّسة، لاسيما التعاملات النقدية.

مميزات النظام المحاسبيّ

للنظام المحاسبي عدة مميزات منها:

- إنجاز المهام بدقةٍ وسرعةٍ عالية، وذلك من خلال إدخال البيانات إلى النظام المحاسبيّ المحوسب عبر شاشات البرنامج المصنفة إلى عدّة خانات.
- إعداد المستندات، ويمكن القيام بذلك في أقلّ وقت ممكن لإنشاء واستخراج المستندات المطلوبة، كالقوائم الماليّة، وأوامر الشراء.
- الدقة في تسجيل التعاملات الماليّة اليوميّة.
- توفير المعلومات باستمرار.
- المعلومات الإدارية، ويُستخدم غالباً لتوفير البيانات التي تحتاجها الإدارة لاتخاذ القرارات السليمة.
- تقليل الوقت والكلفة للمنشأة.

عناصر النظرية في المحاسبة

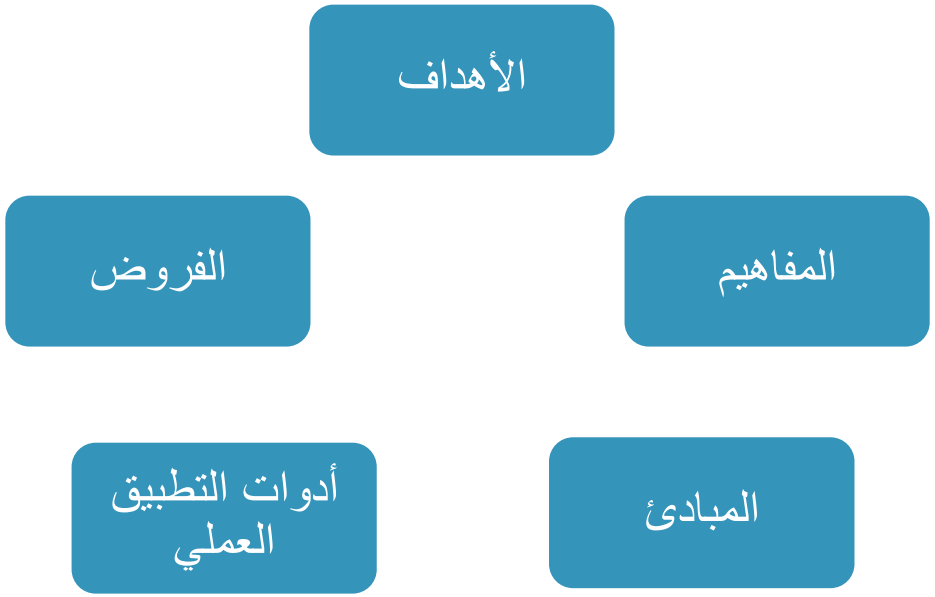

المفاهيم المحاسبية

هي مجموعة المصطلحات التي تستخدم بين العاملين والمتعاملين في حقل المحاسبة كلغة تخاطب تعطي معنى واحداً في ذهن كل منهم عند استخدامها غير قابل للشك

المفاهيم :

١- المفاهيم الأساسية :

- **للقوائم المالية**
- **عنصر القوائم**

٢- مفاهيم الخاصة :

- **بأهداف التقارير المالية**
- **بطبيعية الوحدة المحاسبية**
- **بجودة المعلومات المحاسبية**

الفروض المحاسبية

تعرف الفروض عموما أنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها ولكنها تكون أساسا للإطار الفكري، يصلح للاستدلال والتوصل إلى النتائج محاسبيا. وتمثل الفروض أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية، وإعداد القوائم المالية. ويمكن تعريف الفرض أنه: « الذي يعطي الأساس الأول في التدريب لعملية الاستنتاج أو من أجل نظام فلسفي أو مدرسة فكرية أو ما شابه ذلك». وعموماً فإن أكثر الفروض المحاسبية قبولاً هي:

١. فرض الوحدة المحاسبية المستقلة
٢. فرض وحدة القياس النقدي
٣. فرض الاستمرارية
٤. الفترة المحاسبية

الفروض المحاسبية

فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

ويستند هذا الفرض إلى حقيقة مفادها استقلالية المؤسسة (الوحدة الاقتصادية) عن مالكيها أو الذين يتولون إدارتها، مالياً وقانونيا واجتماعياً وغيرها. لذلك فإن الإقرار عن ملكية الوحدة الاقتصادية يتم بإعداد القوائم المالية التي ليس لها علاقة بالعمليات الشخصية للمالكين وينتج عن هذا وجود دفاتر وحسابات مستقلة للمنشأة عن ملاك المشروع، وعن المشروعات الأخرى التي تكون ملكيتها لملاك المشروع.[1] الميزانية العمومية يجب أن تعكس الوضع المالي للشركة فقط في تاريخ محدد بعيداً عن العمليات الشخصية من مصاريف وإيرادات، وعندما تسجل المعاملات تجارية ويتم تحميل أي نفقات الشخصية للمالك لا يسمح لها أن تؤثر على النتائج التشغيلية للشركة.

فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

أهمية المفهوم:

- صافي الدخل الشركة هي فقط المصاريف والإيرادات المسجلة وتستبعد المصاريف الخاصة والشخصية.
- ضبط الأعمال التجارية من تسجيل العمليات المالية الخاصة للمالكين.
- يسهل تسجيل والإبلاغ عن المعاملات التجارية من وجهة نظر رجال الأعمال.
- إنه الأساس الحقيقي للمفاهيم والاتفاقيات والمبادئ المحاسبية.
- يتم الاحتفاظ بحساب رأس المال والمسحوبات لتسجيل المبالغ المدفوعة والمسحوبة من قبل المالكين.

مثال:

بدأ السيد يوسف بإنشاء شركة باستثمار رأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ دولار، اشترى بضاعة بقيمة ٣٠٠٠٠ دولار وأثاث بمبلغ ٢٠٠٠٠ دولار ومصنع مع المعدات بمبلغ ٤٠٠٠٠ دولار، وتبقى ما قيمته ١٠٠٠٠ دولار نقداً:

- جميع المشتريات والسيولة المتبقية تعتبر أصول للشركة وليست للمالك.
- وفقاً لفرضية الوحدة المحاسبية المستقلة سوف تعامل ال ١٠٠٠٠٠ دولار على أنها رأس مال والتزامات للشركة.
- لنفرض أن السيد يوسف قام بسحب ٥٠٠٠ دولار نقداً أو بضاعة لغاياته الخاصة هذه العملية الحسابية سوف تعامل على أنها مصاريف شخصية أو خاصة وليست مصاريف على الشركة، وهكذا فإن الفرضية تنص على أن صاحب المنشأة والوحدة الاقتصادية شخصان مختلفان وفقا لذلك أي مصاريف تكبدها المالك لاستخدامته الشخصية والعائلية من حساب الشركة سوف تعتبر مسحوبات وتحفظ بحساب رأس المال والمسحوبات.

فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

فرض وحدة القياس النقدي

أن للمحاسبة وحدة قياس تقيس بها الأحداث الاقتصادية ومثلها مثل العلوم الآخرى فمثلاً العلوم الهندسية تستخدم المتر كوحدة قياس للمسافات إذا كان النظام المستخدم هو النظام الفرنسي أما إذا كان النظام المستخدم هو النظام الإنجليزي فأنها تستخدم الأنش هو وحدة القياس، وأن الواحد قدم هو عبارة عن ١٢ أنش والقدم يعادل ٣٠ سنتيمتر تقريباً ؛ و أن الواحد قدم يساوي ٣٠ سنتيمتر دائماً، والمحاسبة وحدة القياس بها هي وحدة النقد حسب الدولة فمثلاً الدينار في ليبيا والأردن وتونس والجنيه في مصر والريال في السعودية وغيرها، وتختلف وحدة القياس بالنقد عن أي أداة قياس أخرى بعدم ثبات قيمتها فالدينار اليوم يختلف على نفس الدينار بالأمس، ولهذا فأن هذا الفرض يفيد بأن قيمة وحدة النقد هي ثابتة وأن أي تغيرات تطرأ عليه هي تغيرات طفيفة لا تؤثر في قيمته (وهذا افتراض يكون مخالف للواقع في أغلب الاحيان).

فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

فرض الاستمرارية

أن المؤسسة مستمرة في عملياتها إلى وقت غير محدد ما لم توجد أدلة تثبت عكس ذلك. و هذا يعني بأن المؤسسة وجدت لتستمر ويساعد هذا الفرض في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية الهامة
وذلك عند تصفية المشروع أو دمجه بأخر حيث ينهي ذلك استمرارية المشروع، وهذا يفيد كثيرا في الجوانب العملية إذ لا نجد محاسبا يذكر في القوائم المالية ما يمكن الحصول عليه في حالة تصفية الشركة.

فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

الفترة المحاسبية

يقوم هذا الفرض على أنه بالإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية (سنوية عادة)
تجد في نهاية كل منها قراءات تقيس مدى تقدم المؤسسة في شكل قوائم وبيانات مالية، مما يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ وتقديم المعلومات بالسرعة الممكنة، بحيث تكون تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات

المبادئ المحاسبية

المبادئ المحاسبية ليست قوانين رياضية ثابتة جامدة بل هي متحركة يمكن تعديلها وتنقيحها وتطويرها لتتماشى وتطورات العمليات التجارية المتزايدة كماً ونوعاً وتعقيداً بعد يوم. ومن أهم المبادئ:

١- مبدأ التكلفة التاريخية

يسمى بمبدأ التكلفة الاصلية، وبموجب هذا المبدأ فإن التكلفة التاريخية هي أفضل أساس لتقييم موجودات المؤسسة، ويتميز بسهولة التحقق من صحة التكلفة التاريخية و موضوعيتها.

٢ - مبدأ تحقق الإيرادات

وهو يتحقق عند استلام العميل للبضاعة. لا يسجل ايراد حتى يتحقق ويتم اكتساب الإيراد في حالة تواصل شرطين:

- تقديم الخدمة أو تسليم المبيعات
- وجود عملية مبادلة حقيقية بين المؤسسة والغير.

المبادئ المحاسبية

٣-مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات

لقد اشتق هذا المبدأ استناداً إلى فرض تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات دورية متساوية.فقياس الربح يتم على أساس الفرق بين إجمالي الإيرادات الكلية وإجمالي المصروفات المقابلة لتلك الإيرادات في نفس الفترة. وتتم هذه المقابلة من خلال قائمة الدخل ويتم تحديد الإيرادات والمصروفات خلال فترة على أساس الاستحقاق، الذي يعني الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية سواء كانت تلك الإيرادات مقبوضة أو مستحقة القبض وكذلك الأمر بالنسبة للمصروفات على أساس الفترة المحاسبية سواء كانت تلك المصروفات مدفوعة نقدا أو مستحقة الدفع

٤-مبدأ الإفصاح التام

ويعني تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات ذات العلاقة الملائمة، ويتطلب هذا المبدأ من المحاسب ان يقوم بالإفصاح عن كل الاحداث المالية الخاصة بالمشروع خلال الفترة المالية، بحيث لا يخفي المحاسب اية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية، وعليه فإن الحذر والانتباه ضروريان من أجل عدم اخفاء اية بنود أو احداث يمكن أن يكون لها اثر على هذا الحكم الشخصي لمتخذ القرار، بشرط انتقاء المعلومة المفيدة فقد ولا يعني الإفصاح عن كل شيء لعدم تشتيت قارئ البيانات

المبادئ المحاسبية

٥-مبدأ الحيطة والحذر

ويعني ذلك أنه يجب الاعتراف بالخسائر المحتملة و الاحتياط لها من خلال تشكيل مخصصات و مؤونات أما الارباح المحتملة فلا تؤخذ بعين الاعتبار ابدا

العرف المحاسبي

هو ما تعارف عليه المحاسبون فيما لا يتعارض مع القوانين الحكومية أو القرارات الإدارية

وهي في الوقت نفسه تعد مرشداً ودليلاً للتطبيق قد تستفيد منه تلك القوانين والقرارات ذاتها

الإجراءات : هي مجموعة خطوات يتبعها المحاسب لتطبيق قاعدة معينة لتحقيق هدف الأسلوب

القواعد : هي مجموعة خطوات تستخدم لتطبيق الأسلوب مثل : (التسعير – تحقق الايراد)

المبادئ والمعايير تختلف في مفهومها عن القواعد ؟

لأن المبادئ والمعايير لا تتسم بالثبات النسبي

السياسات المحاسبية

سلوك أو تصرف يسلكه المحاسب في عمله اليومي وكذلك عند قيامه بالعمل المحاسبي من قياس وافصاح

(بإعداد الحسابات الختامية لاستخراج نتائج الاعمال وتحديد قائمة المركز المالي)

تعريف السياسات المحاسبية :

هي مجموعة التشريعات والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها جهات حكومية ومنظمات مهنية معينة بالعمل المحاسبي

تلك التي تشكل بمجموعها إجراءات تفصيلية وأساليب محددو لضمان التوحيد في العمل المحاسبي بهدف تحقيق الغايات المرجوة من اتباع تلك السياسة

ما هو الفرق بين كفاءة المعلومة الكفاية والفاعلية ؟

- الكفاية : هي علاقة بين المدخلات والمخرجات
- الفاعلية : هي القدرة على تحقيق الهدف
- الكفاءة : هي القدرة على تحقيق الهدف بأقل تكلفة

مثال :

اصطياد عصفور : فاعلية

كيفية اصطياده : كفاءة (طوبة – رشاش) تكلفة تحقيق الهدف

ما هو تعريف الأصول والخصوم وحقوق الملكية ؟

الأصول :

هو موارد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه المنافع الاقتصادية مستقبلية للمنشأة

الالتزام :

هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن إحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية

حق الملكية :

حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات

عناصر النظام المحاسبيّ

يُبنى أي نظام على مجموعة من العناصر الأساسيّة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الكامل، وفيما يتعلق بالنظام المحاسبيّ فإنّه يتألّف من مجموعة من العناصر التي تقع على عاتقها مسؤوليّة إثبات النشاطات، والصفقات، والفعاليات، وتتمثل عناصر النظام المحاسبيّ بما يلي:

- المعادلات المحاسبيّة التي تعتبر الأساس في النظام كلّه، وهي عبارة عن مبدأ أساسيّ لتطبيق العمليّات الماليّة عليها وتفاصيلها، وتعتبر بمثابةِ مدخلاِت النظام المحاسبيّ.
- الأحداث الماليّة المؤثرة على المعادلات المحاسبيّة، ويمكن وصفها بأنّها مرحلة التشغيل والمعالجة، وتتمثل بتسجيل العمليّات الماليّة وترحيلها إلى دفتر الأستاذ، ثم إعداد ميزان المراجعة.
- التعليمات المحاسبيّة الخاصّة بإعداد الوثائق والتصديق عليها.
- إثبات الوثائق في السجلات المحاسبيّة.
- استخراج التقارير الماليّة.
- إثبات المعادلة المحاسبيّة بالاعتماد على التقارير الماليّة.

نظريات المحاسبة

١- نظرية الملكية

تعد نظرية الملكية بمثابة المفهوم النظري للمحاسبة عن معاملات المنشأة الفردية حيث تعتبر الوحدة وفقا لنظرية الملكية هي الأداة التي يزاول من خلالها المالك (صاحب المنشأة) أعماله ولذا فإن محور تمام المحاسبة

عند تطبيق نظرية الملكية يتمثل في قياس حقوق الملكية على اعتبار أن صاحب المنشأة يمتلك أصولها ويتحمل التزاماتها وعلى هذا الأساس فإن المعادلة المحاسبية في ظل نظرية الملكية تأخذ الشكل التالي:

حقوق الملكية = الأصول – الالتزامات

وعندما ينظر إلى الالتزامات على أنها بمثابة أصول سالبة فإنه يقال أن نظرية الملكية موجهه نحو الميزانية العمومية ومن ثم يتم اختيار الأساليب والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقييم أفضل للأصول والالتزامات بهدف إظهار التغيرات الحقيقية في حقوق الملكية فالإيرادات تمثل زيادة لحقوق الملكية أما المصروفات فتعتبر تخفيضا لها وتعتبر فوائد الديون وضرائب الدخل مصروفات بينما تعتبر التوزيعات للملاك بمثابة مسحوبات من رأس المال وقد كان لهذه النظرية تأثير واضح على بعض الأساليب والمصطلحات المحاسبية .

نظريات المحاسبة

٢ - نظرية الوحدة

وفقا لهذه النظرية على أنها مستقلة ذاتيا ومنفصلة عن الملاك (أصحاب رأس المال) حيث تعتبر المنشأة وليس المالك محور The Entity ينظر إلى الوحدة اهتمام المحاسبة على اعتبار أن الوحدة هي التي تمتلك موارد المنشأة وتعتبر مسئولة عن التزامات المنشأة تجاه أصحاب رأس المال والدائنون وعلى هذا الأساس فإن المعادلة المحاسبية وفقا لنظرية الوحدة كالتالي :

الأصول = حقوق الملكية

الأصول = التزامات + حقوق حملة الأسهم

فالأصول تمثل منافع اقتصادية متوقعة حصلت عليها الوحدة وتخضع لسيطرتها كنتيجة لعمليات وأحداث تمت في الماضي بينما تمثل الحقوق مصادر أموال الوحدة من حملة الأسهم (رأس المال) و من الدائنين (الالتزامات)

ويجب مراعاة أن لكل من حملة الأسهم والدائنين وجهة نظر مختلفة نحو الدخل والمخاطرة والرقابة والتصفية ولذا فإن الدخل المكتسب يمثل حق للوحدة حتى يتم الإعلان عن توزيعه على المساهمين كعائد مساهمة ونظرا لأن الوحدة مسئولة عن موارد المنشأة والتزاماتها تجاه أصحاب الحقوق فإن نظرية الوحدة تعتبر موجهه نحو قائمة الدخل فالزيادة في حقوق حملة الأسهم وذلك بعد الوفاء بالالتزامات تجاه أصحاب الحقوق الأخرى مثل الفوائد وضرائب الدخل ولا تعتبر الزيادة في حقوق حملة الأسهم بمثابة دخل لهم إلا عند التصريح بتوزيعها وبالمثل فإن الأرباح المحتجزة غير الموزعة تظل ملكا للوحدة باعتبارها تمثل حق ملكية للوحدة ذاتها وبصفتها المنفصلة والمستقلة عن الملاك .

نظريات المحاسبة

٣ – نظرية الاعتمادات

يعتبر الاعتماد هو أساس المحاسبة في ظل هذه النظرية ويعبر الاعتماد عن مجموعة الأصول والتعهدات المرتبطة بالوحدة والقيود التي تحكم استخدام تلك الأصول وتأخذ المعادلة المحاسبية وفقا لهذه النظرية الشكل الاتي

الأصول = القيود على الأصول

حيث تتحدد الوحدة المحاسبية على أساس الأصول والاستخدامات التي توجه نحوها هذه الأصول وتعبر الالتزامات عن سلسلة من القيود القانونية والاقتصادية على استخدام الأصول وتعتبر نظرية الاعتمادات موجهه نحو الأصول وذلك من خلال التركيز على إدارة واستخدام الأصول بشكل امثل ولذا فإن محور اهتمام المحاسبة في ظل هذه النظرية ليست قائمة على الدخل أو قائمة المركز المالي وإنما قائمة مصادر الاعتمادات واستخداماتها ومن الجدير ذكره أن تطبيق هذه النظرية يلائم المنظمات الحكومية والمنشئات الغير هادفة للربح ، فالاعتمادات ما هي إلا عبارة عن وحدات محاسبية ومالية ومستقلة ذات حسابات متوازنة ذاتيا تسجل فيها النقدية والموارد الأخرى بالإضافة إلى جميع الالتزامات والتعهدات والاحتياطيات والحقوق التي يجب أن يتم فصله بحسب الأنشطة المعنية أو الأهداف المحددة المراد تحقيقها مع مراعاة الالتزام بالقوانين الخاصة والقيود المفروضة على استخدام تلك الاعتمادات

مكوّنات النظام المحاسبي

٢- السّجلات

تضم السجلات اليوميّة والأستاذ العام، فالسّجلات اليومية هي سجل تُقيّد به الوثائق الماليّة بشكل يومي وحسب تاريخ حدوثها، ونذكر كلّ مستند يتم تقييد يجب أن يستند على دليل موضوعي لأنّه قابل للتحقيق والمراجعة في أي وقت. أما سجل الأستاذ العام وهو السجل الذي يضم على كافة الحسابات أي في كلّ حساب في شجرة الحسابات تظهر كافة الحركات والمبالغ التي تأثر فيها من خلال حركات السّجلات اليوميّة ويسمى برصيد الحساب

٣- التقارير المالي

بعد تقييد الوثائق على سجلات البرنامج المحاسبي، تظهر هنا وظيفة المحاسب الرئيسيّة وهي إخراج التقارير الماليّة من ميزان المراجعة وتحليل هذه النتائج، وعرضها على صناع القرار، وهم إدارة المنشأة التي تتمثل بمجلس إدارة المنشأة، فمن خلال التقارير الماليّة يتبين للإدارة كافة الحركات المالية من مصاريف وإيرادات، وأرباح، وخسائر، فلهذا عند وضع نظام محاسبي يجب أن يكون هناك ترابط بين المستندات والدفاتر، والتقارير الحسابيّة؛ لأنّها تعتبر النتائج النهائية للحسابات.

مكوّنات النظام المحاسبي

- الوثائق
- السجلات
- التقارير المالي

ا- الوثائق

هناك الكثير من الوثائق المختلفة التي تتعامل بها المنشأة مثل فواتير المبيعات التي إصدارها للعملاء، وفواتير المشتريات التي يتم توريدها من الموردين عندما تشتري المنشأة مادة ما، وأيضاً سندات القبض التي قد تحتوي على نقد وشيكات، وكذلك سندات الصرف، والقيود الأخرى المتعارف عليها من رواتب الموظفين، وتسوية أرصدة البنك إذا كانت المنشأة تتعامل مع بنك معتمد لها، وكذلك العقود مثل عقود الصيانة، والاستشارة، والخدمات، وتسوية الأصول الثابتة. إذا كانت المنشأة مصنعاً فهناك توثيق لحركات مخزن المستودعات، وغيرها من الوثائق الأخرى، وكلّ وثيقة يجب أن تشتمل على تاريخ الإجراء وموضوعه، وقيمة المبلغ المدفوع أو المبلغ الملزم بدفعه، وأن يكون معتمداً ورسمياً من الجهة المصدرة لها ومن الجهة المستلمة لها، وتعتبر الوثائق عند إدخالها للنظام أولى حلقات الدورة المحاسبية، لهذا يجب أن تكون سليمة، ومعتمدة، ومدخلة بشكل صحيح ودقيق حتى يتم استخدامها ومعالجتها فيما بعد

شكرا لكم